



انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على أهم مؤشرات الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في الجزائر للفترة
(2019-2001)

The reflection of economic reforms on the most important indicators of socio-economic security
in Algeria for the period (2001-2019)

عنتر بوتيارا¹ ، عبد المطلب بيسار^{2*} ، عبد الحكيم بيسار³

¹ جامعة محمد بوضياف المسيلة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، -Antar.Boutiara @univ-
msila.dz

² جامعة محمد بوضياف المسيلة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، -abdelmoutaleb.bissar @univ-
msila.dz

³ جامعة محمد بوضياف المسيلة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، -abdelhakim.bissar @univ-
msila.dz

تاريخ الاستلام : 2021/04/01 ؛ تاريخ المراجعة : 2021/05/06 ؛ تاريخ القبول : 2021/06/04

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على انعكاسات الاصلاحات الاقتصادية المتمثلة في برامج الانفاق العام والاجراءات الضريبية على أهم مؤشرات الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 وإلى غاية 2019، وهذا بالتركيز على الثلاثية (التشغيل، الأمن الغذائي، الفقر)، وكنتيجة للدراسة ومن خلال تحليل بعض المعطيات الإحصائية للبرامج والمشاريع المرافقة للإصلاحات الاقتصادية، تم التوصل إلى أن هذه الاصلاحات أدت إلى تحقيق نتائج معتبرة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، وكان لها أثر إيجابي على هذه المؤشرات الخاصة بالتشغيل والأمن الغذائي ومحاربة الفقر مما أدى إلى تعزيز مستويات الأمن الاجتماعي-الاقتصادي خلال هذه الفترة.

الكلمات المفتاحية : الاصلاحات الاقتصادية، انعكاس، الأمن الاجتماعي – الاقتصادي، التشغيل، الأمن الغذائي، الفقر.

تصنيف JEL : I38 ، O15.

Abstract:

This study aims to examine the implications of the economic reforms represented in public spending programs and tax measures on the most important indicators of socio-economic security in Algeria during the period from 2001 to 2019, with a focus on the trilogy (employment, food security, poverty), and as a result of the study Through the analysis of some statistical data concerning the programs and projects accompanying the economic reforms, it was concluded that these reforms have led to significant results, whether economically or socially, and have had a positive impact on these indicators of employment, food security and poverty alleviation, and led to strengthening levels of socio-Economic security during this period.

Key words: economic reforms, reflection, socio-economic security, employment, food security, poverty.

JEL classification : I38, O15.

* عبد المطلب بيسار : abdelmoutaleb.bissar @univ-msila.dz

مقدمة:

يعد الأمن الاجتماعي-الاقتصادي أساس ومحور برامج وسياسات التنمية في كل دول العالم، حيث تبنى جميع السياسات الإصلاحية الاقتصادية على بعد تحقيق الأمن الاجتماعي-الاقتصادي للأفراد والمجتمعات، ويرتكز هذا الأخير على أبعاد مختلفة على غرار محاربة البطالة وتقليصها وتعزيز الأمن الغذائي والتقليل من معدلات الفقر، حيث شكلت هذه الثلاثية أهم الأهداف الانمائية للألفية في برامج الهيئات الدولية نظرا لما تعاني منه الكثير من دول العالم وخاصة النامية منها من ارتفاع لمعدلات البطالة والفقر ونقص التغذية.

بعد الأزمة السياسية والاقتصادية التي عانت منها الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي وما نتج عنها من ضغوط اجتماعية كبيرة، وتماشيا مع السياسات الدولية التنموية تبنت الجزائر عدة برامج وسياسات إصلاحية بغية الخروج من الأزمة، وتحقيق معدلات نمو حقيقية تسمح بتحسين أهم مؤشرات الأمن الاجتماعي-الاقتصادي المرتبطة بمستويات المعيشة للسكان وسبل تطويرها. بدأت هذه الإصلاحات في الجزائر ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ثم برنامج دعم النمو (2005-2009)، يليه البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)، وأخيرا البرنامج الخماسي (2015-2019)، ورافق هذه البرامج عدة إصلاحات ضريبية مست عدة قطاعات حيوية، وكان الهدف من هذه الإصلاحات مرافقة سياسات التنمية التي باشرتها الجزائر مع بداية الألفية الجديدة.

بناء على ما سبق تمحورت اشكالية الدراسة الرئيسية في السؤال التالي:

ما هي أهم انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على أهم مؤشرات الأمن الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)؟

للإجابة على اشكالية الدراسة تم اختبار الفرضية التالية:

انعكست الإصلاحات الاقتصادية على أهم مؤشرات الأمن الاجتماعي المتعلقة بـ: التشغيل والفقر والأمن الغذائي في الجزائر بشكل ايجابي خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة: تدرج أهداف الدراسة حول النقاط الرئيسية التالية :

- معرفة محتوى البرامج التنموية المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2001.
- الوقوف على محتوى هذه الإصلاحات في شقها الضريبي والذي يعد أساس هذه الإصلاحات.
- دراسة أثر هذه الإصلاحات الاقتصادية على أهم مؤشرات الأمن الاجتماعي – الاقتصادي والمتعلقة بثلاثية التشغيل والأمن الغذائي والفقر.

منهج الدراسة: لمعالجة الاشكالية واختبار الفرضية الرئيسة للبحث، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتتبع وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، بغرض الوصول إلى معرفة انعكاس هذه الإصلاحات الاقتصادية على مؤشرات الأمن الاجتماعي-الاقتصادي المتعلقة بالتشغيل والأمن الغذائي والفقر.

تقسيمات البحث:

لمعالجة الاشكالية المطروحة واختبار فرضية الدراسة تم تقسيم البحث الى المحاور التالية:

- الأمن الاجتماعي-الاقتصادي مؤشرات وأهميته.
- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (2001-2019).
- أثر الإصلاحات الاقتصادية في تحسين أهم مؤشرات الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في الجزائر.

1. الأمن الاجتماعي-الاقتصادي مؤشرات وأهميته:

إن السعي الى تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي يعتبر الهدف الرئيسي للبشرية عبر مختلف العصور، ويمكن القول أنه أساس الكثير من النظريات الاجتماعية والاقتصادية.

1.1 مفهوم الامن الاجتماعي-الاقتصادي: أدق مفهوم للأمن الاجتماعي-الاقتصادي هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ. الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ) سورة قريش 3-4، حيث وضح أن العلاقة بين الاقتصاد والأمن متلازمة، وقدم سبحانه وتعالى الطعام الذي يمثل الجانب الاقتصادي على الأمن، لأن الأمن لا يتحقق الا باقتصاد قوي ومزدهر . (حسين، 2019، صفحة 208)

وتعرفه المنظمة الدولية للعمل كالتالي: "الأمن الاجتماعي يتألف من قاعدة الضمان الاجتماعي التي يتم تحديدها من أجل الوصول إلى الاحتياجات الأساسية المتعلقة بالصحة والتعليم والسكن والمعلومات والحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى الأمن

المرتبط بالعمل (ILO, 2020, p. 1)، ومن خلال معظم التعاريف المتعلقة بالأمن الاجتماعي-الاقتصادي نجد أنها تتضمن بعدين (البلتاجي، 2016، ص 27):

- **البعد الأول اجتماعي:** يشير الى أهمية توفير وسائل الرفاهية التي تضمن الأمن الوجودي للمواطنين، أي الدخل والحماية الاجتماعية والصحة، والأمن الأساسي في الحياة اليومية، أي الأمن الغذائي والأمن في مكان العمل والأمن البيئي، وبذلك يكون التركيز على المخاطر الاجتماعية التي قد يتعرض لها الأفراد.

- **البعد الثاني اقتصادي:** يتناول فرص الحياة المتاحة للأفراد، ويهدف الى توسع مجالات الخيارات التي يستطيع الأفراد الاختيار بينها.

بناء على ما سبق يمكن تعريف الأمن الاجتماعي -الاقتصادي بالحالة التي يشعر فيها المواطن أن الدولة لبت له الحاجات الأساسية، وهو تفكير مرتبط بالجودة الاجتماعية التي خرقت القيود التي وضعتها النماذج الاقتصادية البحتة، ولا يعتمد الأمن الاجتماعي والاقتصادي على وجود دخل كاف للعيش بشكل لائق فقط، ولكن يتضمن كذلك كيفية الوصول الى الخدمات (المرافق، النقل، التعليم، الصحة، الإسكان، إلخ) والوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مثل بيئة عمل آمنة)، وهو مفهوم أوسع بكثير من الضمان الاجتماعي.

2.1. مجالات ومؤشرات الأمن الاجتماعي-الاقتصادي:

تختلف المؤشرات من دولة الى أخرى ومن منطقة الى أخرى، وهذا راجع الى عدة عوامل تتعلق بحجم التطور أو الهيكل الاقتصادي... إلخ، وفي دراسة لـ (Alan C. Walker and others) سنة 2005 تم وضع عدد من المؤشرات وفقا لخمس مجالات رئيسية وهي الموارد المالية/السكن والبيئة/الصحة والرعاية/العمل/التعليم، وينقسم كل مجال الى عدد من المجالات الفرعية تقيس الأمن الاجتماعي-الاقتصادي. (Walker, 2005, pp. 17-18).

جدول 01: مجالات ومؤشرات الأمن الاجتماعي-الاقتصادي.

المجالات الرئيسية	المجالات الفرعية	المؤشرات
الموارد المالية	كفاية الدخل	- كفاية الدخل لمصاريف الصحة والملابس والطعام والسكن. (دخول الأسر المنخفضة والمتوسطة)
	أمن الدخل	- كيف تؤثر بعض أحداث السيرة الذاتية على خطر الفقر على مستوى الأسرة. - نسبة السكان الذين يعيشون في الأحياء، ويتلقون تحويلات تسمح لهم بالعيش فوق مستوى خط الفقر.
السكن والبيئة	السكن الآمن	- نسبة السكان الذين يستطيعون الحفاظ على مساكنهم. - نسبة الأسر الخفية التي تعيش معا في مكان واحد.
	الأوضاع السكنية	- عدد الأمتار المخصصة لكل فرد في الأسرة. - نسبة السكان الذين يعيشون في مساكن بدون مرافق أساسية (مياه، صرف صحي، طاقة)
	الأحوال البيئية	- الأشخاص المتضررون من الجرائم الجنائية لكل 10.000 نسمة. - نسبة الذين يعيشون في أسر فيها نسبة مرتفعة من معدلات التلوث (ماء، هواء، ضوضاء).
	الامدادات الصحية	- نسبة السكان الذين يغطيهم التأمين الصحي الطوعي/الالزامي. (من يشملهم ومن لم يشملهم التأمين الصحي)
الصحة والرعاية	الخدمات الصحية	- عدد الأطباء لكل 10.000 نسمة. - متوسط المسافة الى المستشفى (بالدقائق لا بالأمتار) - متوسط استجابة سيارات الإسعاف.
	خدمات الرعاية	- متوسط عدد الساعات على الرعاية بالنسبة الى من يدفع ومن لا يدفع.
العمل	الأمن الوظيفي	- مدة اذار صاحب العمل قبل تغيير شروط أو أوضاع العمل أو العقد. - مدة الانتظار قبل انتهاء عقد العمل. - نسبة العاملين من القوى العاملة مع المؤقتين وغير الدائمين، وعقد العمل. - نسبة القوى العاملة غير القانونية.
	أوضاع العمل	- نسبة الموظفين الذين يخفزون ساعات العمل بسبب (الاجازة الوالدية، المساعدة الطبية لقريب) كنسبة من الموظفين الذين يحق لهم ذلك. - عدد الحوادث (المميتة/غير المميتة) في العمل لكل 10.000 عامل (لكل قطاع ان أمكن). - عدد ساعات العمل الكاملة لكل موظف في الأسبوع.
التعليم	الأمن التعليمي	- نسبة التلاميذ الذين يتركون التعليم دون انتهاء التعليم الالزامي. - المصروفات الدراسية كنسبة من متوسط الدخل.
	جودة التعليم	- نسبة الطلاب القادرين على العثور على عمل خلال عام من تركهم المدرسة، بشهادة أو بدون شهادة.

Source : Walker, 2005, pp. 17-18.

نظرا للاختلاف في المؤشرات وتعريفها وتأثيرها على القرار الاقتصادي والاجتماعي ينبغي: تنقيح قائمة المؤشرات التي تعكس مستوى الأمن الاقتصادي للبلاد، والتي يجب استخدامها لاعتماد العتبات والقيم التي توفر المستوى المطلوب من الأمن الاقتصادي، بالإضافة الى تكوين مجموعة أدوات عملية تسمح بمقارنة المؤشرات التي تم الحصول عليها بمؤشرات مماثلة للفترة السابقة، أو بقيمتها المرجعية، وكذلك مع البيانات المشار إليها في بلدان أخرى، وسيوفر النمط الناتج معلومات لتصميم واتخاذ أنواع مختلفة من القرارات الإدارية، سواء على المدى المتوسط أو الطويل، باستخدام قائمة موسعة من المؤشرات التي تعكس حالة النظام الاقتصادي بناء على معايير مختلفة، من الممكن تحديد مناطق الخطر وعمقها. (Dudin, 2018, p. 465)

3.1. أهمية توفر الأمن الاجتماعي-الاقتصادي: يمكن ابراز أهمية الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في النقاط التالية:

- يساهم الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في تدعيم الاستقرار الاجتماعي والرفاه الشخصي، والسعادة والقدرة على التحمل، ويذكر بأن الأمن الاقتصادي الذي تصاحبه الديمقراطية والإنفاق الحكومي على الضمان الاجتماعي لا يفيد فقط النمو بل بإمكانه ان يدعم الاستقرار الاجتماعي. (القليطي، 2007، صفحة 419)
- أصبح العدد الكبير من الفقراء في الدول النامية يشكل خطورة على أمن تلك البلاد، وأن أغلب الاضطرابات الحالية وحالات الصراع التي تسود هذه الدول يعتبر من أسبابها الرئيسية (الفقر والجوع)، فالإنسان الجائع قد يضطر إلى السرقة والتحول إلى عنصر غير سوي في المجتمع. (عبدالرحمن، 2016)
- بناء منظومة أمنية متكاملة، بدء من مفهوم الأمن البشري، كون الثروة البشرية تعد أكبر مقوم للتنمية الاقتصادية. (سلام، 2019)
- التصميم الجدي لبرامج الأمن الاجتماعي والاقتصادي يساهم في تحسين النتائج الإنمائية طويلة الأجل، من خلال تعزيز الاستثمارات في رأس المال البشري، وزيادة إنتاجية الأسر، كما يساهم في الشعور بالاندماج والمواطنة.

2- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (2001-2019):

بعد تعثر الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة السابقة، ومن أجل مواجهة انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد التوترات الاجتماعية، بدأت الحكومة في أفريل 2001 بتبني عدة برامج. وهي: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004-2001) (IMF, 2005, p. 6)، برنامج دعم النمو (2009-2005)، وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، والبرنامج الخماسي (2015-2019)، ورافق هذه البرامج عدة سياسة ضريبية توفر عدة تحفيزات لتطوير القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني.

1.2. برامج الإنعاش الاقتصادي (2004-2001):

برنامج الإنعاش الاقتصادي هو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفر لمناصب العمل، وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، ومن ثم فإن هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة، والمساهمة في دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية (بوحفص، 2009، صفحة 15)، وقد خصص له 525 مليار دج، أي ما يعادل 07 مليار دولار.

يمكن تقسيم برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة برامج رئيسية كل برنامج يخص قطاع معين، وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول 2: يبين مكونات برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2004-2001) [مليار دج].

المجموع "بالنسب المئوية"	المجموع	2004	2003	2002	2001	
40.1%	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية.
38.8%	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4%	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	الزراعة والصيد البحري
8.6%	45.0	-	-	15	30	دعم الإصلاحات.
100%	525	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2001، صفحة 87.

2.2. برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

أما برنامج دعم النمو (2005-2009) فقد رصد له مبلغ إجمالي قدر بـ 4202.7 مليار دج، وأعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة ثم ترقية السكن وقطاع النقل والبنية التحتية عموماً، وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز، وتطوير الزراعة ودعمها، وتحلية مياه البحر، ثم طرح برنامج تنمية الهضاب العليا والجنوب وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 3: برنامج دعم النمو في الجزائر للفترة (2005-2009) [مليار دج].

المجموع بالنسب المئوية	المبلغ	القطاعات
45.5	1908.5	- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان.
40.5	1703.1	- برنامج تطوير المنشآت الأساسية.
8	337.2	- برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	- برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها.
1.1	50	- برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال.
100	4202.7	المجموع

Source: <http://www.premier-ministre.gov.dz> , (08/04/2014)

كما تجدر الإشارة إلى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو تضمن برنامجين إضافيين هما البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب، والبرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا. (عنتر، 2016، صفحة 86)

أ- البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب: تم إعداد هذا البرنامج من قبل الحكومة في سبتمبر 2005 يمتد تنفيذه خلال الفترة (2006-2009)، وهو برنامج موجه إلى تحسين ظروف حياة المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى إلى تهيئة المناخ لتحقيق تنمية اقتصادية في هذا الجزء من التراب الوطني، ان هذا البرنامج يشمل الولايات التالية: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، اليزي، الوادي، غرداية، وخصص لذلك مبلغ 390 مليار دج مقسمة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 4: يبين تقسيم نفقات البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب (2006-2009) [مليار دج].

المجموع بالنسب المئوية	المبلغ	القطاعات
75.89	296	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان.
18.97	74	برنامج التنمية الاقتصادية
5.12	20	برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
100	390	المجموع

Source: <http://www.premier-ministre.gov.dz> , (08/04/2014)

ب- البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا: أعلن عنه كذلك في سبتمبر 2005 بتخصيص مبلغ يقدر بـ 593.8 مليار دج موزعة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 5: يبين تقسيم نفقات البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا (2006-2009) [مليار دج].

المجموع بالنسب المئوية	المبلغ	القطاعات
48.5	288	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان.
39.23	233	برنامج التنمية الاقتصادية
3.03	18	برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
3.03	18	انطلاق ورشة انجاز مدينة بوغزول الجديدة
6.1	36.8	مشاريع البلدية التنموية
100	593.8	المجموع

Source: <http://www.premier-ministre.gov.dz> , (08/04/2014)

3.2. البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014):

نظرا لأهمية التخطيط في تسهيل إنجاز المشاريع التنموية واصلت الجزائر اعتمادها على البرامج والمخططات التنموية ذات المدى الزمني المتدرج، وحجم استثمارات متزايد وآخر هذه البرامج هو البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2010-2014) أو ما يسمى بالمخطط الخماسي، هذا البرنامج يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني حيث خصص له غلاف مالي قدر بـ: 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دينار جزائري (بواسطة الوزير الأول، 2014)، ويشمل هذا البرنامج شقين أساسيين:

انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على أهم مؤشرات الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2019)، (ص ص: 220-233)

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها في مجال قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار (ما يعادل 130 مليار دولار).

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار ج (أي ما يعادل 156 مليار دولار).

ومن تم تقسيم قيمته التي تعتزم السلطات العمومية استثمارها خلال هذه الفترة كما يلي:

أ- القطاعات الإنتاجية التي تساهم في زيادة الدخل الوطني والنتائج المحلي: كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 6: مضمون المخطط الخماسي (2010-2014) بالنسبة للقطاعات الإنتاجية [مليار دج].

المبلغ المخصص	القطاعات
2000	الزراعة والري
39	التجارة
500	البيئة وتهيئة الإقليم والسياحة
2816	النقل
3100	الأشغال العمومية
308.2	الصيد البحري والموارد المائية
350	الطاقة والمناجم
150	الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

Source: <http://www.premier-ministre.gov.dz> , (08/04/2014)

ب- القطاعات غير الإنتاجية:

هذه القطاعات غير الإنتاجية لا تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية وإنما تسعى إلى تنمية اجتماعية والقضاء على مختلف مظاهر التخلف الاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية في مختلف القطاعات وتلبية حاجات المواطن من مسكن، أمن، صحة وثقافة... ومن بين هذه القطاعات ما هي ممثلة في الجدول التالي:

جدول 7: مضمون المخطط الخماسي (2010-2014) بالنسبة للقطاعات غير الإنتاجية [مليار دج].

المبلغ المخصص	القطاعات
895	قطاع الداخلية والجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية
852	التربية الوطنية
868	التعليم العالي
219	الصحة والسكان
100	البحث العلمي
1130	الشباب والرياضة
322	الاتصال، الثقافة، الشؤون الدينية
200	التعليم والتكوين المهني
3700	السكن والعمران
379	قطاع العدالة ومحاربة الفساد والرشوة
19	قطاع المجاهدين
40	قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

Source: <http://www.premier-ministre.gov.dz> , (08/04/2014)

4.2. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) والنموذج الجديد للنمو (2016-2030): استكمالا لمسار التنمية الذي بدأته الجزائر منذ بداية الألفية، وفي ظل ظروف استثنائية ناجمة عن انخفاض حاد في سعر البترول منتصف سنة 2014، وفي ظل رصيد معتبر في احتياطات الصرف، أين قدر احتياطي الصرف بـ 100 مليار دولار، واحتياطي صندوق ضبط الموارد بـ 2200 مليار دينار، تم إعداد المخطط الخماسي للنمو (2015-2019) ، بقيمة مالية قدرت بـ 11200 مليار دينار أي ما يعادل 120

مليار دولار، بهدف الوصول إلى تحقيق التنوع الاقتصادي الذي يؤدي إلى التخلص التدريجي من التبعية للمحروقات عن طريق تسطير مجموعة من الأهداف القطاعية، واستهدف هذا المخطط بلوغ نسبة نمو تقدر بـ 7% مع أفق 2019 وتخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة وضمان تسبير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني (بيان مجلس الوزراء، 2014).

إن انخفاض أسعار المحروقات خلال سنة 2014 واستمراره خلال السنوات اللاحقة أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الأزمة ويزداد السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي بدأت إيراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي (2015-2019). وعليه فإن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلى تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسبير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كاستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة (محمد، 2020، صفحة 54).

صودق على هذا النموذج الجديد للنمو في جويلية 2016، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيس لبرامج التنمية. وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019 وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسبير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي. المرحلة الثانية مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل 5.6%. (محمد، 2020، صفحة 55)

لقد استخدمت الجزائر في تمويل هذه المشاريع موارد الموازنة العامة والابتعاد عن طرق التمويل الأخرى خاصة الاقتراض من الخارج، إلا أن الاعتماد على موارد الموازنة العامة في بلد مصدر للنفط كالجزائر يطرح عدة تساؤلات حول مدى استمرارية الاعتماد على مورد مالي ناضب.

وقد اعتبرت هذه البرامج بداية إقلاع حقيقي سواء من حيث تلبية حاجة المواطن من التكوين والصحة والرفاهية والعيش الكريم، أو الإقلاع الاقتصادي الذي يحرر من التبعية للمحروقات، لكن في الواقع، ورغم المبالغ الضخمة المخصصة لهذه المخططات إلا أن ما حقته هذه البرامج كان متواضعا وغير كافيا.

5.2. الإصلاحات الضريبية المدعمة للقطاعات الاقتصادية في الجزائر: انتهجت الدولة سياسة ضريبية كأداة اقتصادية توفر عدة محفزات لتطوير القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، وذلك للرفع من مساهمتها في الناتج الوطني وتنويع الهيكل الاقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، وذلك من خلال القوانين المحفزة والامتيازات الجبائية والتخفيضات والإعفاءات الهادفة لتحفيز وجذب الاستثمار، وخاصة تلك النشاطات التي ترى بأنها ضرورية لتحقيق التنمية، ومست هذه الإصلاحات الضريبية على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على القيمة المضافة، والرسم على النشاط المهني،... الخ، وتضمنتها قوانين الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، بالإضافة إلى قوانين الاستثمار، وبالتركيز على القطاع الفلاحي الذي يعتبر محور تحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر نجد أنه بغية تحفيز الاستثمار وزيادة إنتاجية هذا القطاع تم منحه الإعفاءات الضريبية التالية:

أ- **الضريبة على الدخل الإجمالي:** (المادة 36، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2018)

- بالنسبة إلى الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول والجافة والتمور؛
- والمداخيل المحققة في النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته؛

تعفى كليا لمدة (10 سنوات) اعتبارا من تاريخ بداية النشاط، فيما يخص الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية الحيوانات الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا وفي المناطق الجبلية.

ب- **الضريبة على أرباح الشركات:** كما تستفيد من إعفاء كامل في مجال الضريبة على أرباح الشركات: (المادة 138، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2018)

- صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والتأمين المحققة مع شركائها فقط؛
- التعاونيات الفلاحية للتمويل والشراء وكذلك الاتحادات المستفيدة من اعتماد تسلمه الهيئة المؤهلة التابعة لوزارة الفلاحة و المسيرة طبقا للأحكام القانونية أو التنظيمية التي تحكمها مع استثناء العمليات المحققة مع غير الشركاء؛
- الشركات التعاونية لإنتاج، تحويل، حفظ، وبيع المنتجات الفلاحية، واتحاداتها المعتمدة حسب نفس الشروط المذكورة في الفقرة السابقة والمسيرة طبقا للأحكام القانونية أو التنظيمية التي تسيرها مع استثناء بعض العمليات؛
- المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.

ج- **الضريبة على القيمة المضافة:** الإعفاء وإلى غاية 31 ديسمبر 2018 مبالغ الإيجارات المسددة في إطار عقود القرض الإيجاري المتعلقة بـ (الحواس، 2016، صفحة 307):

- الحصادات الدراسة المصنوعة في الجزائر؛
- المعدات الفلاحية المنتجة في الجزائر؛

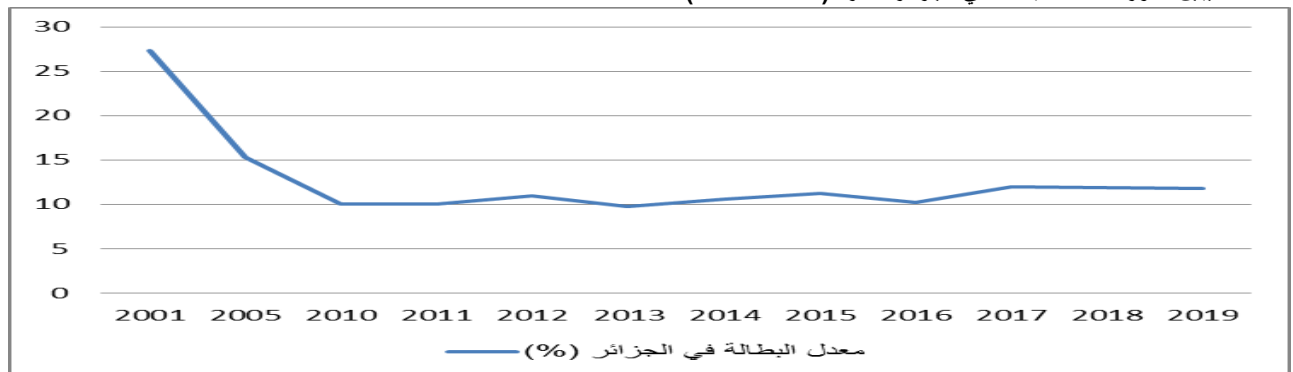
- المعدات و التجهيزات المنتجة في الجزائر، الضرورية لإنجاز غرف التبريد وصوامع الحبوب المخصصة للمحافظة على المنتجات الفلاحية؛
 - المعدات المنتجة في الجزائر، الضرورية للسقي وتوفير المياه و المستعملة بصورة حصرية في الفلاحة؛
 - التجهيزات المنتجة في الجزائر المستعملة في انجاز الملبات الصغيرة و الموجهة إلى تحويل الحليب الطازج؛
 - المعدات و التجهيزات المنتجة في الجزائر الضرورية لزراعة الزيتون وإنتاج و تخزين زيت الزيتون؛
 - المعدات و التجهيزات المنتجة في الجزائر الضرورية لتجديد أدوات الإنتاج و الاستثمار في الصناعة التحويلية؛
- يتم حصر المعدات و التجهيزات المعنية بهذا الإعفاء بموجب قرار وزاري مشترك بين كل من وزراء المالية، الفلاحة، و الصناعة. وفي حالة التحويل الواضح للامتيازات الضريبية الممنوحة للفلاحين من أجل استغلال نشاطاتهم في المجالات غير التي منحوا لأجلها الامتياز، يترتب على ذلك فقدانهم الحق في الامتياز، ويطالبون بدفع الرسوم مع تطبيق زيادة بنسبة 100 %؛
- الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية والبوتاسية، والأسمدة المركبة وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2014 بعد ما كان الأجل محددًا بـ 31 ديسمبر 2009.

6.2. السياسات الإصلاحية الخاصة بالقطاع الريفي والفلاحي : لقد شكل محور التنمية الريفية الاهتمام الأكبر في سياسة الدولة التنموية، حيث يعتبر أساس تحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر الذي يشكل غالبية نسبته في المناطق الريفية، ولقد تنوعت السياسات التنموية الريفية والبرامج المرافقة لها منذ الاستقلال، حيث بدأت هذه السياسات بالتسيير الذاتي، مروراً بالثورة الزراعية ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سنة 2000 والتي تعتبر سنة محورية في مسار الدولة التنموي، ليتم بعد ذلك بعث السياسات الحالية للتجديد الريفي والفلاحي منذ سنة 2009، إن تنظيم السياسات الريفية منذ سنة 2000 كان انطلاقاً من تحليل الماضي وتشخيص التجارب السابقة من أجل إدراك الحاجات الملحة للأقاليم الريفية وإعادة تحديد الأهداف المنوطة بالعالم الريفي، ليتم مراعاتها بمجموعة من البرامج التي من شأنها إعادة حيوية المناطق الريفية ووضعها ضمن المسار التنموي للدولة. (بيصار، 2018، صفحة 185)

3. أثر الإصلاحات الاقتصادية في تحسين أهم مؤشرات الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في الجزائر: سوف نقوم على مستوى هذا الجزء من البحث دراسة وتحليل انعكاس الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر على عدة مؤشرات هامة وهي التشغيل/الأمن الغذائي/الفقر، حيث تم اختيارها بالاعتماد على عدة معايير منها: نظراً لأهميتها مع باقي المؤشرات، وباعتبارها المؤشرات المستهدفة في كل الإصلاحات التي تم التطرق إليها، بالإضافة إلى عدم توفر قاعدة بيانات خاصة بالمؤشرات الأخرى في الجزائر.

1.3. أثر الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل في الجزائر: يجب على الخبراء في الاقتصاد والتنمية والقائمين على الشأن الاقتصادي في الجزائر البحث عن حلول عملية لمشكلة البطالة، حتى لا تتفاقم المشكلات والأزمات، وتظهر على السطح تداعيات البطالة من جرائم وانحرافات وأزمات نفسية، تؤدي إلى ظواهر سلبية مثل الانتحار والعنف الأسري وغير ذلك مما يؤثر على الأمن الاجتماعي-الاقتصادي، والمتتبع خلال الفترة (2001-2019) وهي مرحلة الإصلاحات الذاتية، والتي تم التطرق لها على مستوى الجزء الثاني من هذا البحث، شهدت معدلات البطالة انخفاضاً مقارنة مع السنوات السابقة مع مسار تدريجي نحو الانخفاض إلى غاية سنة 2013 لتعود إلى الارتفاع من جديد، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل 1: يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2001-2012).



Source : <http://data.albankaldawli.org/indicator>

نلاحظ من خلال الشكل السابق انخفاض معدلات البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة، وهذا راجع إلى السياسة المالية التوسعية بعد ارتفاع أسعار البترول لمواجهة الضغط الاجتماعي الناتج عن ارتفاع معدل البطالة وتدهور القدرة الشرائية، حيث قامت الجزائر بتبني عدة برامج استثمارية في ظل المخططات التنموية منذ سنة 2001، انطلاقاً من برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو، والبرنامج الخماسي فيما بعد، حيث أن هذه البرامج قامت بدعم مختلف القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدمية، والتي ساهمت في تقليص معدلات البطالة، وخلق مناصب شغل، باعتبار أن هذه القطاعات تتميز بكثافة اليد العاملة.

كما واصلت الحكومة مجموعة واسعة من برامج التوظيف، والذي شملت الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية، وبرامج التمويل المصغر، كما زادت الدعم المالي للزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نظام تخطيط موارد المؤسسات، وعن طريق اسناد دعم هذه المؤسسات للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والقيام ببرنامج التشغيل في اطار عقود ما قبل التشغيل المخصص لإدماج خريجي الجامعات، وبرنامج المساعدة على الإدماج المهني، وعلاوة على ذلك منذ سنة 2001، وفي ظل الاقتصاد غير الرسمي المتنامي، فقد خفضت الاشتراكات والاقتطاعات على الأجور لتعزيز فرص العمل في القطاع الرسمي (IMF, 2005)، كما لاحظنا ارتفاع معدل البطالة بعد 2013 وهذا راجع الى عدة أسباب منها كون السياسات الموجهة لمحاربة البطالة تعتمد على العلاج المؤقت مثل برنامج عقود ما قبل التشغيل مثلا، حيث بلغ عدد مناصب الشغل المؤقتة 318917 منصب شغل سنة 19204 مقابل منصب دائم (عباس، 2018، صفحة 155)، بينما البرامج التي يتم فيها منح قروض للشباب بهدف إقامة مشاريع خاصة، فهناك الكثير من هذه المشاريع تعثرت بسبب نقص الخبرة والمتابعة بالإضافة إلى سياسة التقشف التي باشرتها الحكومة بسبب تراجع مداخيل الدولة، حيث يستوعب القطاع العام أكثر من 40 % من القوى العاملة. ويتباطأ النمو الاقتصادي طويل الأجل في الجزائر، (حيث شهد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نموا بنسبة 0.8% في عام 2019 مقابل 1.2% في 2018) مدفوعا بانكماش قطاع المحروقات، ونموذج النمو الذي يعتمد بصورة مبالغ فيها على القطاع العام، وقطاع خاص يكافح من أجل تولي زمام المبادرة بوصفه المحفز الجديد للنمو، وتراجع قطاع المحروقات، التي تمثل 19.5% من إجمالي الناتج المحلي، و41% من إيرادات الموازنة، و94% من صادرات المنتجات، تراجعها هيكليا. أدى الى ارتفاع معدلات البطالة من جديد حيث سجلت معدل 10.6 % سنة 2014 و 11.21 % سنة 2015 لتحافظ على هذا النسق الى غاية سنة 2019، ويأتي هذا في أعقاب الحراك الاجتماعي وعملية الانتقال السياسي. (البنك الدولي، 2020)

2.3. أثر الإصلاحات الاقتصادية على التنمية الزراعية في اطار الأمن الغذائي في الجزائر:

قامت الدولة باتخاذ مجموعة من السياسات في الأجل القصير، وعدة استراتيجيات في المدى المتوسط والطويل لهدف القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، كما يمكن إبراز أهمية ذلك في البرامج الانفاقية للدولة من خلال حصة المخصصات المالية للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2001-2019)، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول 8: تطور الاعتمادات المالية الموجهة لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) بالمليار دج

البرامج	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)		البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)		البرنامج الخماسي (2010-2014)		برنامج توطيد النمو الاقتصادي والنموذج الجديد للنمو (2015-2019)	
	النسبة (%)	المبالغ	النسبة (%)	المبالغ	النسبة (%)	المبالغ	النسبة (%)	المبالغ
القطاع الفلاحي	12.5	65.4	7.42	312	4.71	1000	6.51	755.87
باقي القطاعات	87.5	459.6	92.58	3890.7	95.29	20214	93.49	10844,38
المجموع	100	525	100	4202.7	100	21214	100	11600,26

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على قوانين البرامج الانفاقية المذكورة سابقا وقوانين المالية (2015-2019).

الملاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة المخصصات المالية المعتمدة للموجهة للقطاع الفلاحي بدءا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، إلى غاية المخطط الخماسي في ارتفاع مستمر-رغم تراجع أهميتها النسبية من إجمالي اعتمادات كل برنامجا-، ثم انخفضت خلال السنوات الخمس الأخيرة في ظل برنامج توطيد النمو والنموذج الاقتصادي الجديد، وذلك ما يمكن اعتبارها مؤشرا دالا على حجم الإمكانيات المالية المقدمة والمبذولة للنهوض بهذا القطاع. إن قياس مؤشرات الأمن الغذائي تختلف من دولة إلى أخرى، فهناك العديد من المؤشرات، وتركز معظمها على ميزان التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية، وسنحاول في هذه النقطة تحليل وضعية الأمن الغذائي في الجزائر من خلال المؤشرات التالية، والتي تستعمل من قبل العديد من الهيئات العربية المختصة في مجال التنمية الاجتماعية والزراعة: متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي والناتج الفلاحي/الإنتاج والميزان التجاري/المتاح للاستهلاك/الفجوة الغذائية/معدلات الاكتفاء الذاتي.

أ-متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي والناتج الفلاحي: يمكن إبراز متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي والناتج الفلاحي من خلال التمثيل البياني التالي:

شكل 2: يبين متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي والناتج الفلاحي بالأسعار الثابتة للعملة الوطنية.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات للبنك الدولي.

من خلال معطيات الشكل أعلاه نجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي خلال الفترة (2000- 2019) قد ارتفع بمعدل كبير بين بداية الفترة ونهايتها، حيث قدر متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي 324.63 ألف دج/نسمة لسنة 2000، ليبلغ 434.43 ألف دج/نسمة سنة 2019 أي بزيادة بلغت 109.8 ألف دج/نسمة وبنسبة زيادة تقارب 33.82%، بينما شهد مستوى نصيب الفرد من الناتج الفلاحي تحسن ملحوظ، فارتفع هذا المستوى من 19.68 ألف دينار/نسمة سنة 2000 إلى 42.25 ألف دج/نسمة سنة 2019، والملاحظ كذلك أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي تزايد باستمرار خلال الفترة 2000-2019 وبنسبة زيادة تقارب 114.6%، وهو ما يدل على التحسن المحقق في دخول الأفراد ونصيبهم من قيم الناتج الإجمالي عموما والناتج الفلاحي، وهذا راجع الى تطبيق مختلف البرامج التنموية الفلاحية والريفية والتي تهدف بالأساس إلى تحسين وضعية الأمن الغذائي للبلاد، وهو ما بدأ يروزه خلال السنوات الأخيرة لتطبيق هذه البرامج والسياسات.

ب- الانتاج والميزان التجاري والفجوة الغذائية في الجزائر: ولتتبع تطور بقية مؤشرات الأمن الغذائي المشار إليها أعلاه، فإن بيانات الجدول رقم (9) تبين تطور قيم : الإنتاج والميزان التجاري، المتاح للاستهلاك، الفجوة الغذائية ومعدلات الاكتفاء الذاتي بالجزائر لمتوسط الفترتين (2000-2008) و (2009-2017)، ومن هذا الجدول سنحاول تحليل تطور كل مؤشر على حدى.

جدول 9 : تطور مؤشر الفجوة الغذائية ومعدل الاكتفاء الذاتي للمجموعات الغذائية الرئيسية في الجزائر لمتوسط الفترتين (2000-2008) و(2009-2017) الوحدة : ألف طن

البيانات	الإنتاج	الصادرات	الواردات	المتاح للاستهلاك	الفجوة الغذائية	نسبة الاكتفاء الذاتي %
متوسط الفترة 2000-2008	مجموعة الحبوب	6.55	7488.55	10691.25	-7482.00	30.02
	البطاطا	0.16	103.37	1822.82	-103.21	94.34
	جملة البقوليات	1.01	166.30	212.98	-165.29	22.39
	جملة الخضر	1.30	17.63	3996.66	-16.33	99.59
	جملة الفاكهة	12.72	227.88	2523.29	-215.16	91.47
	السكر (مكرر)	0.00	958.59	950.21	-950.21	0.00
	جملة الزيوت والشحوم	7.50	682.42	736.34	-674.92	8.34
	جملة اللحوم (الحمراء والبيضاء)	0.04	54.57	482.99	-54.53	88.71
	الأسماك	2.12	16.46	141.87	-14.34	89.89
	البيض	0.00	2.40	165.27	-2.40	98.55
متوسط الفترة 2009-2017	الحليب ومشتقاته	11.12	2462.40	4092.92	-2451.28	40.11
	مجموعة الحبوب	3.89	8542.43	12326.16	-8538.54	30.73
	البطاطا	1.23	124.62	4139.09	-343.01	108.29
	جملة البقوليات	0.05	216.94	282.27	-188.71	33.15
	جملة الخضر	3.94	52.72	10388.83	-161.22	98.45
	جملة الفاكهة	30.99	314.56	4184.76	-444.71	110.63
	السكر (مكرر)	0.00	1767.12	1208.83	-1208.83	0.00
	جملة الزيوت والشحوم	9.23	951.3	778.19	-689.54	11.39

جملة اللحوم (الحمراء والبيضاء)	892,6	1.03	63.16	688,14	204,46	129,71
الأسماك	106.51	3.35	37.03	140,98	34,47-	75,55
البيض	361.4	00	0.37	264,74	96,66	136,51
الحليب ومشتقاته	3550.88	5.22	1162.66	5667,79	2116,91-	62,65

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات (27 إلى 38)، للسنوات من 2007 إلى 2018، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم- السودان.

- **مؤشر إنتاج الغذاء والتجارة** : يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تقيس مدى قدرة البلد على توفير متطلباته من الغذاء، ومعدل تغطية احتياجاته من التجارة الخارجية عن طريق الواردات، وبالعودة إلى معطيات الجدول السابق نجد أن متوسط الإنتاج لمجموعة الحبوب قد زاد من 3209.25 ألف طن لمتوسط 2008-2000 إلى 3787.62 ألف طن لمتوسط 2009-2017، ونفس الشيء بالنسبة لمنتجات البطاطا الذي ارتفع متوسط إنتاجه من 1719.62 ألف طن إلى 4482 ألف طن بين الفترتين، وسجل متوسط الإنتاج كذلك للبقوليات والخضر والفاكهة ارتفاعا بين الفترتين، في حين لم يتم تسجيل أي مستوى إنتاج لشعبة السكر المكرر. وبخصوص الإنتاج الحيواني فقد عرف متوسط إنتاجه هو الآخر زيادة بين الفترتين في كل مشتقاته، حيث ارتفع معدل الإنتاج الزيوت والشحوم واللحوم، البيض، الحليب ومشتقاته، حيث أن هذه الزيادة في معدلات الإنتاج تدل على الدور الكبير الذي لعبته الإصلاحات في تحسين مستويات الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني، وبالتالي تحسين المستوى العام للأمن الغذائي بالبلاد.

وبالرغم من أن معدلات الإنتاج قد زادت في معظم المجموعات السلعية الرئيسية، إلا أن الميزان التجاري للسلع الغذائية مازال عاجزا، فمعدل الصادرات الجزائرية من السلع الغذائية لم يتجاوز 10 ألف طن لمعظم المجموعات السلعية، في حين أن معدل الواردات الغذائية بقي في ارتفاع، حيث يتم تغطية العديد من الاحتياجات الغذائية عن طريق الاستيراد، وخصوصا في شعبة الحبوب والحليب، التي بلغ متوسط الكمية المستوردة لهاتين الشعتين الأساسيتين في التركيبة الغذائية لمتوسط الفترة 2009-2017 ما مقداره 8542.43 و 1162.66 ألف طن على التوالي، وبهذا ما زالت الجزائر تعاني من تبعية كبيرة في هاتين الشعتين رغم البرامج الفلاحية والريفية الكبيرة المسطرة لتطوير الإنتاج لهما.

ت- **تطور الكمية المتاحة للاستهلاك** : بالرغم من أن الجزائر مازالت لم تحقق الاكتفاء الذاتي في العديد من الشعب الغذائية الرئيسية، إلا أن الكمية المتاحة للاستهلاك قد زادت بين متوسط الفترة 2008-2000 ومتوسط الفترة 2009-2017 في معظم المجموعات الغذائية الرئيسية، وهذا راجع بدرجة أولى إلى زيادة معدلات الإنتاج في غالبية الشعب، وكذلك إلى زيادة الكمية المستوردة من الغذاء لمعظم المجموعات لتغطية العجز في الاحتياجات الغذائية للمواطنين.

ث- **الفجوة الغذائية**: مازالت الجزائر تعاني من فجوة غذائية كبيرة في معظم المجموعات السلعية الغذائية، حيث لم تشفع لها زيادة معدلات الإنتاج الفلاحي التي صاحبت السياسات الحالية للتنمية الريفية منذ سنة 2000 في تغطية احتياجاتها الغذائية بشكل ذاتي، فالفجوة الغذائية والتي هي الجزء الممثل لكمية الواردات التي يتم بها تغطية الاحتياجات اليومية من السلع الغذائية للمواطنين سجلت معدلات سالبة لغالبية المجموعات السلعية، إلا أن معدل هذه الفجوة بقي مرتقعا بين متوسط الفترتين خصوصا في شعبة الحبوب والسكر المكرر.

ج- **تطور معدلات الاكتفاء الذاتي**: بالاطلاع على معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر لم تحقق الاكتفاء الذاتي في غالبية المجموعات السلعية الغذائية، بالرغم من أن نسبة الاكتفاء الذاتي عرفت تحسنا محسوسا بين متوسط الفترتين (2000-2008) و(2009-2017) لمعظم الفروع، ومع ذلك فإن نسب الاكتفاء الذاتي يقت دون المستوى المطلوب والمسطر ضمن مختلف البرامج التنموية الفلاحية والريفية، وعليه فالمتابع لنسب الاكتفاء الذاتي من خلال الجدول يجد أن هناك مجموعات سلعية غذائية ذات نسب عالية لهذا المؤشر تقارب حد الاكتفاء الذاتي، على غرار منتوجات : البطاطا، الخضر، الفاكهة، اللحوم، الأسماك، البيض، وهو ما يعكس التحسن الملحوظ في المستوى التغطية المحلية من الغذاء لهذه الشعب الرئيسية، وبالمقابل تم تسجيل مستويات متدنية من نسبة الاكتفاء الذاتي لبقية الشعب الأخرى، فمنتوج الحبوب سجل نسبة ضعيفة تقدر بـ 30.73 % لمتوسط 2000-2017، وهي نسبة لا تعكس حجم الدعم والاستثمار المقدم لتطوير هذه الشعبة خلال الفترة، أما منتوج البقوليات فبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي له 33% لمتوسط 2000-2017، وعن أدنى مستوى لمعدل الاكتفاء الذاتي فقد تم تسجيله لكل من منتوج السكر المكرر والزيوت والشحوم، حيث بلغت نسبتهما على التوالي من الاكتفاء الذاتي ما مقداره 0 % و 11.89 % للفترة، وهو ما يعكس العجز الكبير في إنتاج هاتين المادتين الأساسيتين.

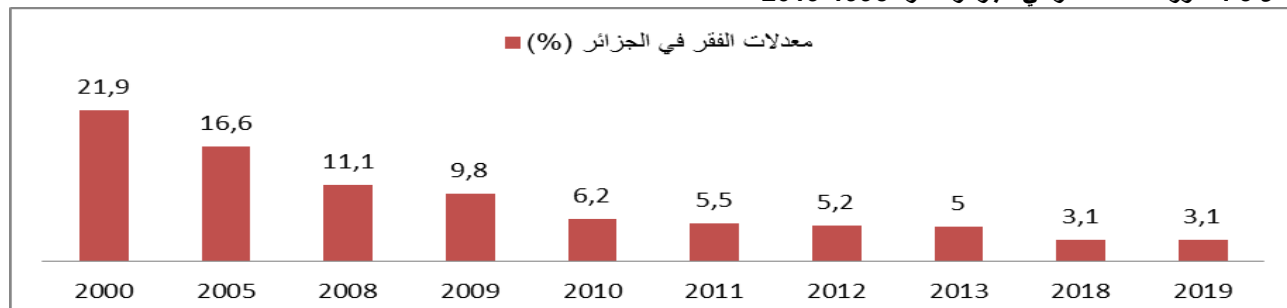
5.3. أثر الإصلاحات الاقتصادية على الفقر والفقر الريفي في الجزائر:

تعاني العديد من دول العالم من ظاهرة الفقر، والتي تركز بشكل أساسي في المناطق الريفية، حيث يعيش أكثر من 70% من فقراء العالم في المناطق الريفية، وتجتهد معظم دول العالم على غرار الجزائر في الحد من هذه الظاهرة خصوصا في المناطق الريفية، حيث تبنت على مستوى الأقاليم الريفية سياسات واستراتيجيات للتنمية الريفية لتحقيق هدف القضاء على الفقر الريفي والذي يندرج ضمن الأهداف الإنمائية للألفية 2030، وقد عرف هذا المؤشر تحسنا في الجزائر.

الجزائر وكغيرها من الدول عملت من خلال الإصلاحات الاقتصادية في السنوات الأخيرة على خفض من معدلات الفقر عامة والفقر الريفي خاصة، حيث تبنت برامج تنموية لتحقيق ذلك، وتراجع معدل الفقر بالجزائر حسب الإحصائيات الرسمية، إذ بلغ ما

مقداره 5 % سنة 2013، بعدما سجل هذا المعدل ما مقداره 22.6% سنة 1995، ومنذ ذلك العام ومعدلات الفقر في الجزائر تتراجع خصوصاً بعد سنة 2000 والتي بدأت فيها الإصلاحات والبرامج المدعومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي جميع المجالات ومختلف أقاليم الدولة الحضرية والريفية منها، حيث انخفض هذا المعدل إلى 16.6% سنة 2005، ثم 6.2 سنة 2010 (بيصار، 2018، صفحة 240)، ليستقر عند 5% سنة 2013 ثم 3.1 % سنة 2019 أي حوالي 1.3 مليون نسمة حسب آخر البيانات المتوقعة بناء على خطوط الفقر الوطنية، وهو ما يوضحه الشكل التالي :

شكل 3 : تطور معدلات الفقر في الجزائر للفترة 1995-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات الواردة في تقرير: الايسكوا، وقائع وأفاق في المنطقة العربية: مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2019-2020، 2020، ص 73.

من خلال الأرقام السابقة نجد أن الجزائر قامت بمجهودات كبيرة في مجال محاربة الفقر عموماً والفقر الريفي على وجه الخصوص، حيث أن الإصلاحات الاقتصادية والبرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية منذ سنة 2000، ساهمت في تخفيض وطأة الفقر بالأقاليم الريفية، من خلال جملة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي تم إطلاقها والتي مست ما يقارب 1400 بلدية على المستوى الوطني في أكثر من 10000 ناحية محرومة، بالإضافة إلى المشاريع الجوارية فقد ساهم كذلك الاستثمار والدعم المقدم للقطاع الفلاحي في زيادة الإنتاج وخلق مناصب شغل جديدة وتحسين دخل الأسر وبالتالي التخفيف من وطأة الفقر الريفي وتحسين مؤشر التنمية البشرية ضمن المؤشرات العامة للتنمية الاجتماعية في الأقاليم الريفية.

ما زال قياس الفقر في المنطقة العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص بأبعاده المختلفة مهمة صعبة، ولم يحدد سوى 12 بلداً من البلدان العربية خطأً وطنياً للفقر، وعدد قليل من الدول يقيس الفقر بانتظام، ما يؤدي إلى نقص في المعلومات الأساسية وثغرات في السياسات العامة. وعدم القدرة على رصد معدلات الفقر بانتظام في السياق الوطني يضعف صالحيات استراتيجيات القضاء على الفقر وفعاليتها. (الايسكوا، 2020، الصفحات 14-15)

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تحليل أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001- 2019) على مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالأمن الاجتماعي-الاقتصادي، وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- القراءة الضمنية لمحتوى الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة لكل برنامج على حدى أبرز أهمية البعد الاجتماعي-الاقتصادي لهذه الإصلاحات، سواء في أهدافها أو المبالغ المخصصة لهذا الجانب.
- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة أدت إلى التقليل من معدلات البطالة، حيث انخفضت معدلاتها من 27.3% سنة 2000 والتي تعتبر سنة الذروة إلى 11.81 % سنة 2019، مع تسجيل أدنى مستوى سنة 2013 بمعدل 9.8%.
- الاعتماد على ما يوفره القطاع العام من فرص عمل، وهو الذي يستوعب غالبية اليد العاملة الدائمة في الجزائر، وهذا نتيجة الطبيعة الريفية للاقتصاد والذي ظل لسنوات طويلة يتغذى على عائدات النفط والغاز.
- الإصلاحات الاقتصادية المرفوقة ببرامج الدعم الريفي والاهتمام الخاص بقطاع الفلاحة خلال فترة الدراسة أدى إلى تقليص الفجوة الغذائية، وتحسن الميزان التجاري للمنتجات الغذائية خلال الفترة (2009-2017) مقارنة بالفترة السابقة (2000-2008)، ورفع من معدل الاكتفاء الذاتي، مع الإشارة إلى التطور السنوي المهم في رصيد الفرد من الناتج الفلاحي.
- ساهمت هذه البرامج المختلفة التي عرفها قطاع الفلاحة في زيادة معدلات التشغيل في هذا القطاع، وبالتالي توفير مداخيل لكثير من العائلات الجزائرية خصوصاً في الأقاليم الريفية، وبالتالي التقليل من معدلات الفقر وخصوصاً الريفي منه.
- مازال مستوى الإنتاج الفلاحي يعاني من نقص كبير في معدلات الاكتفاء الذاتي وفي العديد من فروع على غرار شعبة الحبوب والحبوب والحبوب.
- حسب البيانات السنوية لمعدلات الفقر في الجزائر أظهرت تناقص بهذه المعدلات بصفة مستمرة إلى غاية 2019 حيث سجلت ، رغم النقص في المعلومات الأساسية وعدم القدرة على رصد معدلات الفقر بانتظام في السياق الوطني يضعف صالحيات استراتيجيات القضاء على الفقر وفعاليتها، أي أثر الإصلاحات الاقتصادية.
- تبقى مساهمة الإصلاحات والبرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية في التنمية ضئيلة من ناحية الأداء الاقتصادي والاجتماعي، ويرجع هذا إلى العراقيل والصعوبات التي تعترض تطبيق هذه البرامج، في ظل غياب استراتيجية تنظيمية هادفة وعدم تفعيل سبل الاندماج بين مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد.

وبخصوص فرضية الدراسة وبناء على النتائج المتوصل إليها من تحليل البيانات الإحصائية لمختلف البرامج الإصلاحية الاقتصادية تم إثبات صحة الفرضية والتوصل إلى أن هذه الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2001 كان لها أثر إيجابي في تعزيز مستويات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي.

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، تم التوصل إلى جملة من التوصيات نذكر منها:

- أزمة البطالة في الجزائر تتطلب حلا جذريا لا شكليا، من خلال الاهتمام بالتنوع الاقتصادي الذي يعتبر التحدي الرئيسي الذي يواجه الحكومة، وضرورة الابتعاد على القطاع العام وبيع النفط، إن كانت ترغب في الحصول على مصدر لتوفير فرص العمل بشكل مستقل عن تقلبات أسعار النفط، مع العلم أن تمويل هذه الإصلاحات يعتمد على الجباية البترولية.
- لتعزيز التنمية لابد من توفر الموارد الضرورية والإرادة السياسية، خصوصا في جانب الأمن الاجتماعي- الاقتصادي، والذي يجب أن ينبثق من تشخيص الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتبني البرامج والسياسات اللازمة لتحقيقه.
- تعزيز آليات المتابعة والتقييم لمختلف البرامج والإصلاحات، حيث أن الهدف الأساسي للإصلاحات المختلفة يتمحور حول تمويل برامج العمل بالأهداف بوصفها وسيلة لتعزيز قدرات الاندماج التي من شأنها تحقيق الأهداف التنموية وتنويع الأنشطة الاقتصادية.
- تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي حسب خصوصيات كل إقليم حتى يساهم في زيادة معدلات القيمة المضافة لقطاعات الإنتاج الوطنية، وبالتالي زيادة معدلات التشغيل والتقليل من معدلات الفقر، والتي من شأنها أن تساهم في تحقيق مستويات مقبولة من الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية الوطنية.

المراجع:

- الحواس زواق. (2016). فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (15)، صفحة 307.
- سارة البلتاجي. (2016). الأمن الاجتماعي-الاقتصادي والمواطنة الناشئة. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- بوتيارية عنتر. (2016). تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على الاقتصاد الحقيقي للفترة (1990-2012) مع قراءة استشرافية 2017. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 28 (2).
- هدى بن محمد. (2020). عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2020. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 54.
- ياسر محمود صالح أبو حسين. (2019). أسس الاقتصاد الاسلامي في القرآن الكريم. مجلة الجامعة للدراسات الاسلامية (عقيدة-تفسير-حديث)، 27 (2).
- وداد عباس. (2018). دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الأردن الجزائر اليمن . أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف ، الجزائر .
- عبد الحكيم بيسار. (2018). أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية - دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة المسيلة، الجزائر.
- الايسكوا. (2020). التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020. بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- سعيد على حسن القليطي. (2007). التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية. تقنية المعلومات والأمن الوطني. الرياض.
- مجلس الوزراء. (2014). البرنامج الخماسي للنمو (2015-2019). مجلس الوزراء. الجزائر.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2001). تقرير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر السداسي الثاني. الجزائر.
- المادة 138، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2018). الجزائر: المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية.
- المادة 36، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2018). الجزائر: المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية.
- ANDRUSEAC, G. (2015). ECONOMIC SECURITY – NEW APPROACHES IN THE CONTEXT OFGLOBALIZATION. CES Working Papers, 4(2).
- Mihail Nikolaevich Dudin. (2018). International Practices to Improve Economic Security .European Research Studies Journal.465، (1)21 .
- Walker, L. J. (2005). Social Quality: From Theory to Indicators. European Journal of Social Quality, 5(2).
- ILO. (2020, 06 05). Socio-Economic Security Programme. Récupéré sur <https://www.ilo.org/>
- IMF. (2005). Algeria: 2004 Article IV Consultation – Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Algeria. Whesington USA: IMF.
- UNECE. (2017). Guide on Poverty Measurement .New York and Geneva: United Nations.

انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على أهم مؤشرات الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2019)، (ص ص: 220-233)

- البنك الدولي. (2020). *البنك الدولي في الجزائر عرض عام*. تاريخ الاسترداد 10 02, 2021، من مجموعة البنك الدولي: [/https://www.albankaldawli.org](https://www.albankaldawli.org)
- قتيبة عبدالرحمن. (7 8, 2016). أثر المنهج الإسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي. تاريخ الاسترداد 30 06, 2020، من الاقتصاد الإسلامي: [/https://www.aliqtisadalislami.net](https://www.aliqtisadalislami.net)
- محمد سلام. (15 1, 2019). *الأمن الاقتصادي تحديات ومسارات الاستدامة التنموية*. تاريخ الاسترداد 01 07, 2020، من [/https://www.estesmarat.com](https://www.estesmarat.com)
- *بوابة الوزير الأول*. (12 12, 2014). تم الاسترداد من بوابة الوزير الأول: www.premier-ministre.gov.dz.